

«سور بغداد» يظل الجدل السياسي

بدوره، وصف النائب عن «اتحاد القوى» رعد الدهلكي سور بغداد الأمني بـ«السجن الكبير». وفيما رأى أن السور جاء لـ«رسم خريطة» كونه يمتد إلى مناطق تابعة لمحافظة الأنبار، فقد حذر من «كارثة» محددة بالعاصمة. وقال الدهلكي إن «سور» بغداد غامض ولا يختلف عن رمي أهالي العاصمة في سجن كبير للحفاظ على أرواحهم»، لافتاً إلى أن «السور» كأنه جاء لتقطيع الأوصار والتواصل بين المحافظات ورسم خريطة، لا سيما أنه يمتد إلى مناطق تابعة لمحافظة الأنبار». وأضاف أن «هذا السور يعد بمثابة كارثة ستقع على بغداد»، مستدركاً بالقول «إذا كنا نريد توفير الاستقرار ومنع داعش من دخول بغداد والعبث باستقرار المواطنين، يجب علينا تكثيف الجهود وتوفير الكفاءة للأجهزة الأمنية».

من جهته، أعلن عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية محمد الكربولي تصاعد التخوفات والشكوك لدى «اتحاد القوى» العراقية من المخططات الغامضة التي تقف خلف تنفيذ هذا المشروع. وقال «نحن مع تعزيز أمن العاصمة بغداد، لكن تعزيز هذا الأمن يجب ألا يكون على حساب محافظة الأنبار أو صلاح الدين أو ديالى أو غيرها من محافظات العراق». وأكد عضو «اتحاد القوى» عن محافظة الأنبار أن «اعتماد استراتيجية حفر الخنادق وتسوير المدن بحجة الإرهاب يؤثر إلى غياب الرؤى والخطط الأمنية، ويؤثر إلى قصور في الأداء المهني وبجهض العمل الاستخباري ويؤسس لديورات أمنية ويفتح الباب على مصراعيه أمام الصراع الديموغرافي بين أبناء الوطن الواحد وشركاء الأرض».

وهذا الكربولي باستقدام قوات عربية في المقابل، محذراً «من مغبة أن يكون الخندق الأمني في بغداد خط الشروع لتنفيذ مخطط لأقطاع أراضي من محافظة الأنبار أو صلاح الدين أو ديالى والحاقها ببغداد وبابل، على غرار خندق البشمركة

طغى بناء سور بغداد على مختلف المواضيع المتداولة في الداخل العراقي. وانضم إلى غيره من العناصر المثيرة للتوترات بين مختلف الفئات، ليجد فيه البعض فرصة للتهديد. فيما وصفه آخرون بتحويل بغداد إلى «سجن كبير»

اخترق عنصر جديد المشهد السياسي الداخلي العراقي، أمس، ليتحوّل إلى عنصر جذب واستقطاب يمكن استغلاله لأغراض مختلفة. فمع بدء الجيش العراقي بإقامة جدار عازل وخندق حول مدينة بغداد، لمنع تسلل الإرهابيين والمشبوهين إلى داخل المدينة»، خرجت في المقابل تهديدات باستقدام قوات برية أجنبية لإقامة «الإقليم السنّي»، على لسان النائب عن «اتحاد القوى» محمد الكربولي، الذي أعرب عن «تخوفه» من «المخططات الغامضة» لمشروع سور بغداد.

وكشف رئيس منطقة بغداد العسكرية اللواء عبد الأمير الشمري عن انطلاق الأشغال، منذ بداية شباط، بالتوازي مع حفر خندق دائري حول المدينة، بعمق مترين وعرض 3 أمتار، إلى جانب طريق دائرية، وإقامة أبراج مراقبة، ونظام إلكتروني للاستشعار، مشيراً إلى أن الخطة تهدف إلى منع إرهابيي «داعش» من التسلل بسهولة إلى داخل المدينة لتنفيذ عمليات انتحارية أو تفجيرات.

وأثار القرار رفض بعض السياسيين العراقيين من مجلس محافظة بغداد نفسها، إذ أكد المتحدث باسم المجلس، فاضل الشويلي، أن المشروع الذي انطلق الجيش في تنفيذه قديم ويعود إلى فترة طويلة، ولكن نجاحه كان ولا يزال محل شكوك، بما أنه يستحيل عملياً عزل بغداد عن بقية البلاد. وأضاف الشويلي أن «الجيش أحيا المشروع بشكل منفرد، حتى إنه لم يكلف نفسه مخاطبة مجلس المحافظة لإحاطته علماً بالمشروع».

الموصل» من يده ونقله إلى رئيس الوزراء حيدر العبادي، بتوجيه من زعيم «التيار الصدري»، وذلك خلال جلسة استماع حضرها الوزير مع عدد من اللجان البرلمانية، وشهدت انتقادات من قبل عدد من النواب لاستثناء الشركة الإيطالية التي أحيل عليها عقد صيانة السد من شروط التعاقد، مشيرين إلى أن العقد أبرم بقيمة 2 مليار دولار.

وقال وزير الموارد المائية محسن الشمري إن «زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر وجّه بنقل ملف الموصل من وزارة الموارد المائية إلى رئيس مجلس الوزراء بشكل محدد». وكان مقتدى الصدر قد وصف، الإثنين، التحذيرات من انهيار سد الموصل بـ«المفتعلة» لأسباب اقتصادية وسياسية. وكشف عن «منعه» وزير الموارد المائية الذي ينتهي إلى تياره من التدخل في ملف السد، وطالب رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي بتولي الملف بالكامل وعدم زج أميركا وغيرها فيه.

إلى ذلك، بدأت الحكومة، فعلياً، بإجراءات تمهيدية لبيع ممتلكات الدولة بالمزاد العلني، عبر تشكيل لجنة متخصصة داخل مجلس الوزراء، بحسب ما أشار بعض النواب. وستقوم اللجنة بتصنيف الأملاك وتحديد أولوية البيع، في حين سيشمل البيع، إلى جانب العقارات، أراضي نائية وأخرى في مناطق راقية في قلب بغداد.

إلا أنه يبدو أن هناك شبه إجماع على استثناء القصور الرئاسية من صفقة البيع، وعدّها أملاكاً للشعب لا يمكن التصرف بها، وذلك بعدما كان قد أفيد عن عزم الحكومة بيع قصور الرئيس الأسبق صدام حسين بهدف سدّ العجز في الموازنة.

وقدّرت اللجنة المالية تحقيق إيرادات جراء عملية بيع الأملاك تصل إلى 150 مليار دولار، لكنها أعربت عن خشيتها من استحواذ أحزاب وشخصيات متنفذة على الأملاك بأسعار متدنية.

(الأخبار)

أن «خصوصية المعركة تتطلب عدم وجود حساسية بين المواطنين في المدينة والقوات المهاجمة، فضلاً عن رفع أي غطاء طائفي يمكن أن يتذرّع به داعش». وأكد أن «متحدون مع إنشاء أقاليم المحافظات ضمن حدودها الجغرافية، بعيداً عن أي تقسيم طائفي، وبما يتفق مع بنود وفقرات الدستور المعتمد».

وفي الاجتماع الموسع الذي عقده الائتلاف بحضور وزراء ونواب، ذكر الائتلاف، في بيان، أن «النجفي حلّل في كلمته متطلبات معركة تحرير الموصل، والتشديد على حشد الجهود والطاقت من أجل تحريرها، مع الحاجة الفعلية إلى مشاركة قوات التحالف الدولي، لخصوصية المعركة وأهمية الحفاظ على أرواح الملايين من المواطنين في المدينة، فضلاً عن حماية البنى التحتية من أضرار المعركة، بالتعاون والتنسيق مع الجيش العراقي وقوات البشمركة والحشد الوطني حصرًا».

وربطاً بأخر التطورات المتعلقة بإصلاح سد الموصل، كشف وزير الموارد المائية عن سحب ملف «سد

في نينوى وكركوك، وبالتالي نكون أمام محاولات جادة لحكومتنا بغداد والإقليم لرسم حدود تقسيم العراق، وهو ما يجعلنا مضطرين إلى قبول استقدام قوات برية عربية أو دولية إلى مدن الأنبار وصلاح الدين ونيوى وديالى وحزام بغداد وشمال بابل وكركوك لتحريرها من عصابات

النجفي طالب بعدم إشراك «الحشد الشعبي» في معركة تحرير الموصل المقبلة

داعش الإرهابية والمليشيات الوقحة، وإعلان إقامة الإقليم السنّي أسوة بإقليم كردستان». وطالب الكربولي رئاسة البرلمان بالموافقة على استضافة قاضي عمليات بغداد والأنبار للوقوف على أبعاد وأهداف وغايات مشروع سور بغداد الأمني. في غضون ذلك، طالب رئيس ائتلاف «متحدون للإصلاح»، أسامة النجفي، بعدم إشراك «الحشد الشعبي» في معركة تحرير الموصل المقبلة، معتبراً

بدأت الحكومة بإجراءات تمهيدية لبيع ممتلكات الدولة بالمزاد العلني (أ.ب.ب)



تقرير

ضغوط على أوباما لقبول التدخل في ليبيا

«العرب»، اللندنية، إن جماعة «الإخوان المسلمين» في ليبيا، تضغط على رئيس الحكومة المكلف، فايز السراج، لتحوز حقائق وزارية في حكومة «الوفاق»، المرتقب الإعلان عنها قبل نهاية الأسبوع الجاري. وأضافت الصحيفة، أن رئيس «حركة النهضة» التونسية، راشد الغنوشي، لعب دوراً كبيراً في الضغط على السراج. وبحسب مصادر «العرب»، فإن الغنوشي اجتمع في تونس مع رئيس حزب العدالة والبناء، (الجناح السياسي لـ«إخوان ليبيا»)، محمد صوان، ليتربط بعد ذلك، لقاءً بين صوان والسراج، استمر لأكثر من ساعتين.

وتابعت الصحيفة، أن الغنوشي سعى في اتصال هاتفي مع السراج، للضغط عليه ليستجيب لمطالب «الإخوان»، المتمثلة بتكليفهم من حقائق سيادية في الحكومة الجديدة، وخاصة منها حقائق الداخلية والدفاع الخارجية.

كذلك، دعا البرلمان الأوروبي المجتمع الدولي إلى دعم الجهود لتنفيذ الاتفاق السياسي في ليبيا، معرباً عن قلقه إزاء تدهور الوضع الأمني فيها، وتداعيات ذلك على دول الجوار. وفي قرار تبناه البرلمان بأغلبية 478 صوتاً، نبه البرلمان الأوروبي إلى أن «التفكك الاقتصادي وأعمال العنف في ليبيا يزيدان من هشاشة الدولة سوءاً»، ويمكن المنظمات المتطرفة من التوسع فيها.

(الأخبار)

«نيويورك تايمز» إلى أن الولايات المتحدة ضاعفت عدد فرق عملياتها الخاصة الأميركية في الأشهر الأخيرة، إضافة إلى مهماتها الاستطلاعية السرية، للتعرف إلى قادة الميليشيات.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين قولهم إن «المخططين الأميركيين ينتظرون أوامر قيادتهم إن كان التدخل سيتضمن ضرب قادة بارزين، أو مهاجمة مجموعة أكبر من الأهداف، أو إرسال فرق من النخبة للعمل مع المقاتلين الليبيين، المدعومين من الحكومة الليبية الجديدة».

وفي سياق ردود الفعل على التلميحات الغربية بالتدخل في ليبيا، حذر الرئيس التونسي، الباجي قائد السبسي، أمس، من عواقب أي تدخل عسكري، مؤكداً على «ضرورة استشارة بلاده ودول الجوار في ذلك»، وأعرب السبسي عن أمله بتشكيل حكومة «الوفاق»، مشدداً على أن بلاده «لن تغلق حدودها في وجه الأشقاء الليبيين».

سياسياً، بدأ أعضاء «المجلس الرئاسي»، الليبي، جولة مشاورات في منتجع الصخيرات السياحي، جنوبي الرباط، للبحث في تشكيلة حكومة «الوفاق». غير أن اللافت في الأمر، عدم مشاركة رئيس بعثة الأمم المتحدة، مارتن كوبر، في المشاورات.

وعن كواليس تشكيل الحكومة الجديدة، قالت صحيفة

يطغى حديث التدخل الغربي على المشهد الليبي، وتتنوع بين موقف رسمي، أو تسريية صحافية. وذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» أن مساعدي الرئيس الأميركي، باراك أوباما، يضغطون عليه ليصادق على قرار «استخدام القوة العسكرية» في ليبيا، وذلك لفتح جبهة جديدة ضد تنظيم «داعش». إلا أن أوباما، بحسب الصحيفة، طلب منهم مضاعفة جهودهم لتشكيل حكومة «الوفاق الوطني» الليبية.

وأضافت الصحيفة أن وزارة الدفاع، «البنيتاغون»، تعكف على دراسة خياراتها، والتي تشمل ضربات جوية وغارات للقوات الخاصة، إضافة إلى تقديم المشورة للمليشيات الليبية الموجودة على الأرض، بعد أن «يُدقق» في أمرها. غير أن ما لم يتم النظر فيه، بحسب «نيويورك تايمز» هو إرسال واشنطن قوات برية بأعداد كبيرة إلى هناك. وتابعت الصحيفة أن التحدي الذي يواجهه أوباما هو «بدء حملة كبرى، أخرى، ضد الإرهاب في العام الأخير من حكمه»، من دون أن تتمكن الإدارة الأميركية من حسم أمرها، أو تحديد حجم وملاحق الانخراط العسكري الأميركي.

أما القيادة العليا لـ«داعش»، فقد أرسلت ستة من كبار قادتها إلى ليبيا، للمساعدة في تنظيم «أخطر فروع التنظيم في العالم»، بحسب الصحيفة.

وعن الوجود العسكري الأميركي في ليبيا، أشارت